مطالبات بالاسراع في إنجاز قانون السلاح

اللائحة الجديدة.. هل تحقن الدماء وتوقف الثأرات؟

■ حين نبحث عن أسباب حرمان عدد من المناطق اليمنية من وسائل التنمية من مشاريع وقصور خدماتها وتدنيها في أخرى.. نجد انتشار السلاح بين المواطنين، وانعدام وسائل الأمن والاستقرار.. ووجود الجريمة بأنواعها أحد الأسباب الرئيسة لذلك.. ونفس النتيجة حينما نتطلع إلى مستقبل استثماري واعد لليمن.. فعزوف الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية) عن الاستثمار في اليمن، يرجعه خبراء ومختصون بشكل أساسي إلى هذه العوامل وتنامي أحداثها بشكل يبعث على القلق، والأمر الذي يجعل من فرص إحداث تغيير اجتماعي وثقافي وتنموي ضئيلة.. والتي تنعدم في المناطق المعروفة بمواقفها المتشددة تجاه مطالب التخلي عن السلاح والمظاهر المشوهة والسيئة.. التي يعتبرها نوعاً من التخلي عن قيم ومبادئ اجتماعية أصيلة..

■كتب- بليغ الحطابي

الأمر يستوجب هنا نظرة متفحصة من جميع مكونات المجتمع اليمني وما تضيفه هذه الظاهرة «حمل السلاح» من أعباء على المجتمع واقتصاد الدولة وما تشكله أيضاً من أضرار بشرية ومادية وإحكام السيطرة بغرض سلطة القانون وغيرها من الوسائل التي تؤدي إلى مجتمع خالٍ من السلاح.. مجتمع يسوده الوئام والمحبة والسلام..

برنامج الرئيس

● وان اعتبره البعض متأخراً، وقلل، آخرون من أهميته إلاّ أن إعلان الحكومة الأسبوع الماضي وقرارها المتضمن عدداً من الإجراءات القانونية (الجديدة القديمة) والتي تكفل تطبيقاً صارماً- كما قالت- لنصوص القانون رقم (٤٠) لعام ١٩٩٢م المسمى بقانون حمل الأسلحة النارية والذخائر والإتجار بها..

إلاّ أنه أكد حرص الحكومة خلال الفترة القادمة، على تبني عدد من الإصلاحات المترجمة لبرنامج فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الانتخابي لاسيما فيما يتعلق ببند الأمن والاستثمار كصنوان لايمكن قيام أحدهما دون الآخر..

من وراء تعطيل القانون؟!

● ويرجع مراقبون أن ما دفع الحكومة للتفكير بمثل هذه الإجراءات والآليات هو مماطلة بعض أعضاء مجلس النواب في إقرار مشروع قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح بعد إجراء عدد من التعديلات ليتضمن جميع الإجراءات إضافة إلى نصوص عقابية رادعة تجاه التجار.. وذلك خلافاً لما كان عليه قانون عام ١٩٩٢م التي وضعت الحكومة هذه الإجراءات على ضوئه..

وبحسب النائب محمد يحيى الحاوري- رئيس لجنة الأمن والدفاع بمجلس النواب ان القانون رقم (٤٠) لعام ١٩٩٢م لم يكن شديداً في نصوصه وفي العقوبات الرادعة وهو ما استوعبه القانون الحالي- القابع تحت سيطرة ثلة من النواب -منذ أكثر من ثلاث سنوات- غير الحريصين على أمن واستقرار الوطن ونموه وازدهاره.. لاسيما نصوص مشددة على التجار والمزاولين الآخرين..

كما أنه- القانون الحالي- ينظم عملية حمل السلاح ويمنع مداولته في المدن وعواصم المحافظات.. وغيرها من الإجراءات المتصلة بحياة وأمن واستقرار المجتمع..

ويؤكد رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس النواب ان تعارض القانون مع مصالح بعض الأعضاء وعلى رأسهم- الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب- رئيس الهيئة العليا لحزب الإصلاح (الإخواني) جعله حبيس أدراجهم إضافة إلى عدد من المشائخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية في المجلس ممن لهم وجاهات قبلية.. كما أن الخلافات، بحسب مراقبين، وارتفاع وتيرة الجدل في السنتين الماضيتين حول القانون لاستئثار المصالح الشخصية على المصالح الوطنية وأمن واستقرار وتنمية الوطن كانت مثار الخلاف وتأخر البت فيه وعملية ترحيله من دورة إلى أخرى..

مطالب الناخبين

● ويضيف الحاوري لذا نأمل من النواب المعارضين للقانون الحالي أن يكونوا حريصين على استقرار الوطن وأمن المواطن وحياة الأطفال الذين يذهبون ضحية الاستخدام العشوائي وغير العشوائي للأسلحة بأنواعها.. وان يكونوا أكثر حرصاً على تلبية مطالب واحتياجات ناخبيهم وان يكونوا عند الثقة الممنوحة لهم.. وتغليب مصالحهم الضيقة على كل ما يهيئ ظروف الأمن والسلام للوطن والمواطن.

تعزيز سيطرة الدولة

● إلى جانب حملات التفتيش وإجراءات تقويض نفوذ

■ الحاوري: بعض الأعضاء وراء تعطيل القانون.. ولابد من تشكيل قوة ضغط لإخراجه

تجار الأسلحة وإغلاق أكبر سوقين لبيع وتجارة الأسلحة (الطلح، جحانة) يرى النائب الحاوري ان إجراءات الحكومة الأخيرة ستعزز من سيطرة الدولة على انتشار السلاح والحد من استخدامه ومنع تداولاته غير الشرعية إضافة إلى انخفاض الجريمة وترسيخ الأمن والاستقرار في أرجاء الوطن..

تناقض الإجراءات مع التوجهات

● فيما يقلل البعض من هذه الإجراءات كونها ارتكزت على نصوص القانون النافذ السابق رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢م.. الذي اعتبره برلمانيون ناقصاً ولم يستوعب العديد من التطورات.. إضافة إلى تركيز إجراءاته على الأسلحة المتوسطة والثقيلة التي يمتلكها بعض الأفراد.. معتبراً امتلاكها عملاً منافياً للقانون ويشكل خطورة اجتماعية كبيرة على مستقبل التنمية والاستثمار وسلامة المجتمع ووحدته.. بينما ترك للمواطن الحق في حيازة وامتلاك السلاح الشخصي المتمثل في (البندقية، المسدس) التي يعتبرها القانون، سالف الذكر، حقاً شخصياً لكل مواطن يمني.. وهو ما يقلل هذه الإجراءات ونية الحكومة في السيطرة على استخداماته.. وهو ما يتناقض- حسب محللون اجتماعيون- مع التوجهات الحكومية لترسيخ الأمن والاستقرار وخفض معدل الجريمة والحد من مشاكل الثارات القبلية التي تعدها حبس المجتمع اليمني وتنعكس سلباً على الوضع العام وقضايا الاستثمار.. الخ..

كما أن إتاحة الحكومة امتلاك الأشخاص- لما اعتبرته حقاً شخصياً- من السلاح يعبر عن عدم جديتها في استئصال ظاهرة حمل السلاح التي لا تشكل قلقاً عاماً فقط بل وإقليمياً وعالمياً أثر على دعم المنظمات الدولية والمانحين للتنمية في اليمن، كما أثر على حرمان مناطق أخرى من مجالات التنمية التي اعتبرتها تقارير دولية بأنها سياسة غير عادلة.

التباهي بإقلاق المواطن

● إلاّ أنهم اعتبروا لائحة حماية الشخصيات وتحديد الحراسات والمرافقين التي تقدمت بها وزارة الداخلية، إنجازاً مهماً على صعيد استتباب الأمن في جزئية مهمة من حياة المواطن وسمعة الوطن التي ينبغي أن تكون فوق كل اعتبار..

وكانت ظاهرة كثرة المرافقين لحماية الشخصيات قد أثارت في الآونة الأخيرة لغطاً شديداً إزاء ما تشكله من حالة الرعب واللا استقرار للمجتمع وإقلاق للسكينة العامة.. وهو ما دفع الحكومة لوضع هذه المعالجات على نحو يحد من التباهي بهذه الظاهرة- التي أصبحت مصدراً للشهرة فقط ولزعزعة أمن المواطن وكأن المجتمع في حالة حرب.. ولعل مشاهد أعضاء مجلس النواب أقرب دليل.. الأمر الذي كان بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية بحسب مراقبين..

الداخلية.. لا احصاءات دقيقة

● وزارة الداخلية- للأسف- لاتوجد لديها إحصاءات دقيقة لاعداد الأسلحة التي يمتلكها المواطنون.. إلاّ أنها تعرف ان هناك أسلحة متنوعة «خفيفة ومتوسطة وحتى ثقيلة» وهو ما دفعها لاقتراح ووضع الإجراءات الأخيرة- سالفة الذكر- ووضعها على طاولة الوزراء لإقرارها- كون امتلاك المواطن للأسلحة المتوسطة والثقيلة- التي حصل عليها أثناء حرب صيف ٩٤م ولايزال عدد من المواطنين محتفظين بها- باعتبار امتلاكها منافياً للقانون وغير مسموح به.. إلاّ أنها تقدر وجود (٢٥) مليون قطعة من النوع الخفيف (السلاح الشخصي آلي، مسدس).. بينما تقارير دولية تؤكد وجود أكثر من (٥٠) مليون قطعة سلاح في أيدي المواطنين وهو ما يشكل خطراً كبيراً على المصالح الأجنبية والمواطنين اليمنيين في المقام الأول.. إذ تتنامى معها الظواهر الاجتماعية السيئة مثل الثار وغيرها التي يضيع وسطها القانون وسطوته.. ويفقد الدولة سيطرتها وتكون إجراءاتها غير ذي جدوى.. كما تتضاءل عملية التنمية وتقل المشاريع مما يدفع بالكثير إلى الالتحاق بصفوف البطالة التي يتسع معها الفقر في المجتمع.

■ مسئولون: قانون عام ٩٢م لايتضمن إجراءات عقابية رادعة.. والحالي شمل مختلف التطورات

■ مراقبون وأكاديميون: لايمكن ضمان تنمية مستديمة في ظل وجود السلاح

احصاءات خطيرة

● بالعودة إلى احصاءات وزارة الداخلية فيما أوردته من حالات القتل والإصابة جراء استخدام الأسلحة النارية كافية للتأكيد بخطورة الوضع في اليمن الذي يتطلب مواجهته بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة ولعل أبرزها إقرار القانون المنظم لهذه العملية.. وتشكيل قوة ضغط من مختلف منظمات المجتمع المدني- حسب رأي النائب محمد الحاوري رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس النواب- على أعضاء المجلس إقرار القانون وإطلاق سراحه بعد نحو خمس سنوات.. فتشير الاحصاءات لعام (٢٠٠٥-٢٠٠٦م) ان هناك أكثر من (٨) آلاف قضية استخدم فيها سلاح ناري نجم عنه قتل أكثر من (١٥) ألف قتيل من الجنسين وإصابة نحو (٧) آلاف شخص بعضهم التحقوا بصفوف المعاقين نتيجة إعاقتهم الشديدة.. وهذه الاحصاءات -بحسب مسؤولين في الداخلية- ليست جميعها وانما جزء من القضايا التي تصل إلى الجهات الأمنية في مختلف المحافظات ويتم التحقيق فيها.. فهناك عدد غير قليل من قضايا القتل والنزاعات القبلية والاجتماعية التي يتم التدخل فيها قبلياً ويتم حلها ودياً دون الوصول إلى جهات الضبط.

آمال جماهيرية

● لعلنا اليوم أشد إلحاحاً وحاجة من أي وقت مضى لوجود القانون، وهو ما يتطلب من البرلمان الامتثال لمطالب ناخبيهم وتجسيد الثقة الممنوحة لهم حتى ولو مرة في حياتهم البرلمانية.. هذه العبارات استخلصناها من حديث الأخ أحمد العمراني أحد المواطنين.. الذي أشاد في الوقت نفسه بإجراءات الحكومة فيما يتعلق بتحديد حراسة الشخصيات بثلاثة أشخاص فقط.. وهوما سيخفف من حالة القلق والرعب- كما يعتقد- التي يعيشها المواطن.. كما سيكون لها الأثر الكبير في الحفاظ على صورة اليمن الحضارية المتطلعة إلى مستقبل أفضل في وطن آمن ومستقر... ويستدرك العمراني حديثه بالتساؤل- وسط اصراره على أهمية اخراج القانون الحالي إلى النور- هل ستحظى هذه الإجراءات بالاهتمام والتطبيق من قبل أصحاب الوجاهات والشخصيات القبلية والعسكرية والمدنية أم أنها ستذهب أدراج الرياح كقانون «تنظيم حيازة وحمل السلاح» الموجود حالياً في ردهات مجلس النواب.. ونحن بدورنا نعيد التساؤل نفسه «هل سيمتثل أصحاب الشأن لهذه الإجراءات.. ويؤمنون بأهمية العيش في محبة ووئام.. ومجتمع خالٍ من السلاح.. يسوده التسامح الخلاق والسلام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟!!

تحالف المجتمع المدني

● خلاصة لابد من الإشارة إلى تحالف منظمات المجتمع المدني للمطالبة بإخراج قانون حمل السلاح الحالي من مجلس النواب- بعد مظاهرات ومسيرات وندوات عقدها ثم إعلان هذا التحالف.. إلاّ أنه منذ ذلك الإعلان في نوفمبر ٢٠٠٥م لم يحرك ساكناً ولم نسمع له صوتاً.. ونتساءل هل مازال حياً..؟! وهل مازال «مجتمع بلا سلاح» شعاره؟.

الثروة السمكية تستعد لتنفيذ اكبر مشروع اقتصادي مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي

■ في إطار البرامج الاستثمارية لتنمية القطاع السمكي في اليمن ضمن الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م تتهيأ وزارة الثروة السمكية حالياً للبدء بتنفيذ مشروع إدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها (مشروع الأسماك الخامس) الذي يعد اكبر مشروع من نوعه تنفذه الوزارة بالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

وقال وزير الثروة السمكية محمود الصغيري لـ«سبأ نت» ان مشروع الأسماك الخامس من المشاريع السمكية الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير وتحسين البنية التحتية السمكية وتمكينها من القيام بمهامها في عملية ترشيد عمليات الاصطياد ومراقبة جودة المنتجات السمكية عند عمليات الاصطياد والتداول والعرض والبيع للمنتجات السمكية .

مشيراً إلى انه بحسب البرنامج التنفيذي للمشروع سيتم إعادة تأهيل الموانئ السمكية في كل من الحديدة والخوبة بمحافظة الحديدة ونشطون بمحافظة المهرة .. منوها إلى ان الوزارة تسلمت نحو ٣١ طلباً من الشركات العالمية الاستثمارية للدخول في المناقصة والمنافسة لتأهيل الموانئ السمكية من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وجمهورية مصر العربية ودول أخرى .

وأضاف الوزير الصغيري " : إن مشروع الأسماك الخامس الذي يأتي في إطار البرامج الاستثمارية لتنمية القطاع السمكي في اليمن ضمن الخطة الخمسية الجديدة، والذي رصدت له الحكومة ١٢٠ مليون دولار ، سيشكل رافداً كبيراً للقطاع السمكي ، كونه واحدا من القطاعات الواعدة في الاقتصاد الوطني .. مشيرا إلى أن المشروع السمكي الخامس سيركز بشكل أساسي على تطوير البنية التحتية للثروة السمكية الهائلة في اليمن ،وتدعيم عملية مراقبة الجودة بما يرقى إلى المستوى المطلوب.. إلى جانب انه سيعمل على إنشاء محطات بحثية وشبكة معلومات سمكية وربط الوزارة بمؤسساتها السمكية والبحثية ومواقع الانزال الساحلية على طول الشريط الساحلي لليمن، الممتد من ميدي على البحر الأحمر مرورا بخليج عدن وانتهاء بمنطقة شحن المحادية لسلطنة عمان على بحر العرب بمنظومة متكاملة لشبكة المعلومات لضمان وجودة تدفق المعلومات والإحصاءات ومعرفة الكميات المصطادة من الأسماك والأحياء الأخرى وعدم تجاوز السقف المحدد للاصطياد.. لافتاً إلى ان الوزارة قد تلقت موافقة منظمة الأغذية والزراعة العالمية " الفاو " بتمويل هذا المركز للمعلومات السمكية ، وسيتم بدء الأعمال التجهيزية له في فبراير المقبل .

ونوه الى اسهام المشروع في عملية بناء موانئ سمكية وكواسر أمواج وساحات حراج جديدة في مدن المحافظات الساحلية ، وكذا إعادة تأهيل وتوسعة العديد من موانئ الاصطياد السمكي ، إلى جانب خلق مراكز لتربية الأحياء المائية بحيث تكون نواة للاستزراع السمكي في اليمن.

و يتضمن المشروع دعم مكونات إعادة هيكلة وزارة الثروة السمكية في اتجاه اللامركزية على مستوى أنشطتها وتفعيل النظام الإحصائي وشبكة المعلومات، وكذا دعم الجمعيات والتعاونيات السمكية، وتفعيل دور الرقابة والتفتيش البحري.

وكشف وزير الثروة السمكية عن اعتزام شركة تركية متخصصة خلال العام ٢٠٠٧ استثمار نحو ١٠٠ مليون دولار لإقامة مشاريع في قطاع الأسماك في اليمن.

من جانب آخر أوضح وزير الثروة السمكية أن الوزارة استكملت أعداد دراسات كاملة حول المشاريع السمكية لتقديمها إلى مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن المقرر عقده بصنعاء في فبراير القادم .. مشيراً إلى ان القطاع السمكي في اليمن قطاع مغرٍ وواعد بالاستثمارات المربحة .

وقال إن الوزارة ستعمل على عرض كافة الفرص الاستثمارية في القطاع السمكي خلال أعمال المؤتمر .

وأكد ان الفرص الاستثمارية المتاحة تشمل استزراع الأحياء البحرية والبيئة والمناطق الملائمة لإقامة مثل تلك المشاريع بالإضافة إلى فرص استثمارية في مجال الاصطياد في المناطق الاقتصادية والإقليمية وفي مجال التصدير ومخازن التبريد و مصانع التعليب والأسماك والتونة وكذا صناعة معدات الصيد والقوارب .

اجتماعيات.. اجتماعيات.. اجتماعيات.. اجتماعيات.. اجتماعيات.. اجتماعيات.. اجتماعيات..

مبروك أبو سلطان

■ بفضل من الله عز وجل رزق الأخ العزيز **ناظم عبدالرحمن الشطفة** مولوده الجديد الذي أسماه «سلطان» فالف مبروك وجعله الله من الذرية الصالحة..

المهنئون/

خالد أمين عبدالواسع- محمد عبدالرحمن الشطفة وجميع الأهل والأصدقاء

●——●——●

■ أجمل التهاني والتبريكات نزفها للاخ **مازن علي طه الهتار** بمناسبة دخوله القفص الذهبي.. الف مبروك..

المهنئون

جميع موظفي مكتب الشئون الاجتماعية والعمل بالأمانة عنهم/ صالح مهدي

●——●——●

■ نتقدم باحر التهاني والتبريكات للاخ **مختار محمود محمد** بمناسبة دخوله القفص الذهبي راجين له حياة زوجية هانئة والف مبروك..

المهنئون

عبدالسلام الدعيس - عادل أحمد محمد الصبري - صالح مهدي

●——●——●

■ أجمل التهاني والتبريكات نهديها للاخوين **خالد يحيى كباس وطارق يحيى كباس** بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف داعين الله ان يجمع بينهما بالخير والف مبروك.

المهنئون

ياسر المساوى - سامي ابو طالب - عبدالله القاسمي - احمد القاضي

●——●——●

مبروك ابا ملاك

■ أجمل التهاني واطيب التبريكات نهديها ونبارك بها الى الاخ العزيز **مراد علي ناصر الصوفي** بمناسبة ارتزاقه مولودته البكر التي اسماها «ملاك» سائلين الله العلي القدير ان يجعلها من مواليد السعادة وأن يقر بها عيني والديها.

المهنئون

الشيخ عبده احمد الصوفي- الشيخ عبدالله ناصر النجري- الحاج محمد احمد الصوفي- علي محمد الصوفي -عباس الصوفي - عبدالقادر الصوفي- عبدالخالق الصوفي - عبدالرقيب الصوفي وجميع آل الصوفي وجميع الاهل والاصدقاء

●——●——●

مبروك آل جابر

■ أجمل التهاني وأطيب التبريكات ممزوجة بباقات الفل والورد والياسمين نزفها للشاب **لطف احمد صالح جابر** بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف وعقبال الفرحة الكبرى تهانينا..

المهنئون

والدك احمد صالح جابر - علي احمد صالح جابر - حميد واصل - عبداللطيف جابر - وجميع الاهل والاصدقاء والزملاء

الف مبروك

■ أجمل التهاني القلبية محملة بأريج الفل والرياحين نزفها للشاب الخلوق **منصور الرياني زاهر الرياني** بمناسبة دخوله القفص الذهبي مع تمنياتنا له بحياة زوجية سعيدة..

المهنئون

الشيخ خالد محمد البوني وابنائه وحرمه - النقيب عبدالله محمد البوني وابنته وحرمه - هلال محمد البوني وحرمه - هشام الابهر وحرمه - ابراهيم البوني

●——●——●

الف مبروك

■ أجمل التهاني والتبريكات نزفها للاخ **منير المقطري** بمناسبة دخوله القفص الذهبي.. الف مبروك..

المهنئون

صالح مهدي - عمر الاصبحي - محمد الوادعي

●——●——●

تهانينا

■ نهنئ الاخ **جسار محمد سلطان** بمناسبة الزواج ودخوله القفص الذهبي الف مبروك..

المهنئون

رفيد جلال هائل العذري - شكيب جلال هائل العذري - نجيب عبدالفتاح الشميري - احمد عبدالفتاح الشميري - هشام محمد فرحان الشميري - عماد علي حسن الشميري - عارف حميد حسن الشميري وجميع آل الشميري.

●——●——●

■ أجمل التهاني واطيب التبريكات نزفها ونهديا للشابين الخلوقين **نشوان عبدالوهاب ومنير عبدالغفور** بمناسبة زفافهما الميمون.. الف مبروك.

المهنئون

عبده سعيد علي مانع - وضاح عبدالوهاب - نبيل احمد سيف - صخر عمر طارش - وجميع الاهل والاصدقاء

●——●——●

تهانينا

■ في جو مليئ بالبهجة والسرور اجتمع الاهل والاحبة ورقصت حبات القلوب طرباً بخطوبة الاستاذة **بشرى محمد الاكوع** فعقبى للفرحة الكبرى..

المهنئون

اعضاء هيئة التدريس بمدرسة الشهيد علي عبدالمغني عنهم/ عبدالباسط سليمان - محمد الحضري - عاتقة جياش - منى الحرازي - اثينا العبسي

●——●——●

الف مبروك

■ مع أجمل التهاني والتبريكات نزفها للشاب الخلوق **معمر عبدالله محمد ناشر النجري** بمناسبة ارتزاقه المولود الجديد الذي اسماه (جسار) الف مبروك

المهنئون

عبدالله يحيى النجري - حسان يحيى النجري - هيثم عبدالله النجري - حارث عبدالله النجري - عبدالرقيب الجبوبي - محمد المطري